

الإصلاحات النقدية في الجزائر وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور في ظل

البرامج التنموية (2000-2023)

Monetary reforms in Algeria and their implications for Kaldor square variables in light of development programs (2000-2023)

د. صاري إسماعيل د. هادي صادق د. بن يحيى ابتسام د. بن يحيى نسيم

sari ismail hadi sadiq Benyahia ibtissam Benyahia nassima

sari.ismail@univ-setif.dz sadiq.hadi@univ-setif.dz ibtissam.benyahia@univ-setif.dz benyahia.nassima@univ-medea.dz

الكلمات الرئيسية: الإصلاحات النقدية، السياسة النقدية، متغيرات مربع كالدور.

Keywords: monetary reforms, monetary policy, Kaldor square variables.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التشخيص العام للإصلاحات النقدية في الجزائر (2000-2023)، والوقوف على أهم انعكاساتها، لاسيما فيما يتعلق بإحداثيات المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية (متغيرات مربع كالدور) التي يصعب تحقيقها في آن واحد بسبب تعارضها على المدى القصير، غير أن الأمر يكون ممكن بالتنسيق مع السياسات الأخرى على المدى الطويل. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بما يتوافق وطبيعة الدراسة.

توصلنا إلى مجموعة نتائج مفادها أن السياسة النقدية تمكنت من التحكم في معدلات التضخم في حدود مقبولة، وكذا تخفيض معدلات البطالة، مع معدلات نمو اقتصادي بطيئة وتراجع ملحوظاً في عجز الحساب الجاري بعد 2020، وقد بدى جلياً وبشكل عميق أن كل المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مرتبطة أساساً بالإنفاق العام وهذا الأخير يخضع إلى متغيرات الأسواق الدولية للمحروقات.

Abstract

This study aims to provide a general diagnosis of the monetary reforms in Algeria (2000-2023), and to identify their most important repercussions, especially concerning the coordinates of the major axes of economic policy (Kaldor square variables), which are difficult to achieve at the same time due to their conflict in the short term. However, the matter is Possible in coordination with other policies in the long term. We relied on the descriptive analytical method following the nature of the study.

We reached a set of results stating that monetary policy was able to control inflation rates within acceptable limits, as well as reduce unemployment rates, with slow economic growth rates and a noticeable decline in the current account deficit after 2020. It has become clear and profound that all economic variables in Algeria are essentially linked. With public spending, the latter is subject to variables in international fuel markets.

المقدمة

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من اقتصاد مركزي نحو اقتصاد حر يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة النفط لسنة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر (اختلال التوازنات الداخلية والخارجية، العجز عن سداد خدمات الديون)، الأمر الذي تطلب في

بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية (غير مدعومة من طرف الصندوق والبنك الدوليين)، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، تجلى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. ومن أجل الخروج من تلك الوضعية ومحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية التي عصفت بالاقتصاد الوطني، ولضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي، تبنت الجزائر الصنف الثاني من الإصلاحات (الإصلاحات المدعومة) تحت شروط الصندوق والبنك الدوليين، كما سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك، وهذا انطلاقاً من قانون النقد والقرض.

إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لتحقيق أهدافها، التي حددها كالدور في أربعة أهداف تعبر عن الوضع الأمثل للاقتصاد (معدل التضخم، النمو الاقتصادي، التشغيل، ميزان المدفوعات)، تسمى بالمرجع السحري لكالدور، تتم تحت مسؤولية البنك المركزي الذي يقوم بتحديد هذه الأهداف، ومن ثم يقوم بجمع المعلومات من كل القطاعات الاقتصادية بغرض مواءمة الإجراءات، لاستخدامها وفق الأدوات والوسائل المتاحة وبكيفية سليمة بما يتماشى ووضعياً الاقتصاد. ولقيام البنك المركزي الجزائري بذلك كان لزاماً على الدولة إعادة تنظيم هيكل وعمل النظام المصرفي ككل من خلال وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوصة قانونياً، وهو ما جاء فعلاً ابتداء من قانون 90-10 ثم الأمر 01-01 و الأمر 03-11 والأمر 04-10، والأمر 17-10، وأخيراً القانون 23-09 الصادر في 21 جوان 2023. **اشكالية البحث:** كيف ساهمت الإصلاحات النقدية بالجزائر في تحسين متغيرات مربع كالدور خلال الفترة (2000-2023)؟

محاور البحث: نحاول من خلال هذا الموضوع تسليط الموضوع " الإصلاحات النقدية في الجزائر وانعكاساتها على متغيرات مربع كالدور في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2023 بالتطرق إلى المحاور التالية:

أولاً: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر قبل سنة 2000.

ثانياً: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

ثالثاً: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

رابعاً: تحليل انعكاسات الإصلاحات النقدية على المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.

أولاً: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر قبل سنة 2000: قطع النظام النقدي الجزائري منذ إنشاء البنك المركزي (في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون 144/62 والذي حدد مهامه كبنك للبنوك وبنك للحكومة وبنك للإصدار)¹، مراحل عديدة حتى أواخر الثمانينات، إلى أن جاء قانون النقد والقرض (90-10) وبرنامج التعديل الهيكلي الذي أعاد الاعتبار لدور السياسة النقدية.

1- مرحلة ما بين 1962-1970: إن المهام التي كلف بها البنك المركزي خلال هذه الفترة، تتمثل في توفير الظروف الملائمة لتنمية منظمة للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف، وذلك بتحقيق هدفين أساسيين هما: الاستعمال الكلي لعوامل الإنتاج، واستقرار أسعار الصرف.²

2- مرحلة السبعينات: يمكن التسليم بأن الخطوة الفعلية للإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر كانت إصلاحات 1971 التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وتحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، لكن في سنة 1978 تم التراجع عن مبادئ إصلاحات 1971 حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية المتوسطة الأجل وحلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل. وبعد 1978 وقعت إعادة النظر في قواعد إحداث القرض لاجتناب طابعها التضخمي السابق حيث كان تمويل الاستثمارات يقع بطريقة غير ميزانية وإنما يقع بإحداث عملة إضافية، دون مقابل من الواردات الميزانية، ثم نجد في الثمانينات الرجوع إلى التمويل من طرف البنوك والتقليل من تدخل البنك الجزائري للتنمية الذي كان من يقوم بتسيير تمويل الاستثمارات المخططة كان مركز عملية إحداث العملة ذاتها.

3- مرحلة الثمانينات: نتيجة للهزة المزدوجة للاقتصاد الجزائري، ظهرت إصلاحات سنة 1986 وذلك بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنظام البنكي وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية، وتم اعتماد ذلك بإدخال مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك التجارية خاصة في مجال منح القروض بكل أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم تسيير البنوك التجارية الجزائرية³. إن الهدف من قانون 86-12 هو إعادة النظر في بعض قواعد عمل النظام البنكي السابق، وتجسدت إصلاحات هذا القانون في:⁴ الخطة الوطنية للقرض، صلاحيات البنك المركزي، صلاحيات البنوك التجارية.

4- الإصلاحات البنكية لسنة 1988: إن هذا القانون الذي يحمل رقم 88-06 والمؤرخ في 12-01-1988 يدعو إلى استقلالية البنوك والبنك المركزي والمؤسسات المالية، وذلك بالموازاة مع استقلال المؤسسات العمومية.

5- قانون النقد والقرض: لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي، إلا بعد إصدار قانون النقد والقرض في 14/04/1990، وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد في السياسة النقدية، وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد ورسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة.

6- الإصلاحات النقدية المدعومة من طرف الهيئات الدولية: في هذا الإطار دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي أسفرت عن اتفاقيتين استعديتين الأولى في 1989 والثانية في 1991، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاولة الانطلاق في التنمية، إلا أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والظروف السياسية التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة تزايدت بوتيرة متسارعة لاسيما في سنوات 1993-1994، مما أدى إلى عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة ليعقبه اتفاق هيكلي تحت إطار القرض الموسع على مدى ثلاث سنوات يهدف إلى إصلاح هيكلي شامل لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمكنت الجزائر من إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن.

ثانيا: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023: قبل التطرق إلى مسار الإصلاحات النقدية وتوجهاتها مع مطلع الألفية الثالثة، نريد أن نشير إلى أن الجزائر اعتمدت خلال هذه الفترة ثلاثة برامج خماسية: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014)، وبرنامج توطيد النمو (2015-2019)، ثم

برنامج الانعاش الاقتصادي الجديد بعد جائحة كورونا (2020-2024). وهي في ذلك تستند للنظرية الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري. من خلال الاعتماد على السياسة النقدية والسياسة المالية التوسعية.

1- الأمر 01-01: الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 والمتعلق بالنقد والقرض، إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 10-90 والمتعلق عموماً بإدارة ومراقبة بنك الجزائر والذي يهدف أساساً إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:⁵

الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون. والثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

2- الأمر 11-03: الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، إن هذا الأمر يعتبر نصاً تشريعياً يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعماً لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10-90 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01، والتي تتمثل أساساً في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي. كما دعم الإطار القانوني للاستقرار لاسيما شروط الدخول إلى المهنة البنكية.⁶

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11-03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون 10-90 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن العشرين بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيراً على أداء المنظومة المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاح الرقابة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر.

3- الأمر 10-04: المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11 - 03 المتعلق بالنقد والقرض⁷، حيث عرف بنك الجزائر تعزيزاً لدوره في مجال الاستقرار المالي وذلك عقب ظهور الأزمة المالية العالمية، تم في سنة 2010 تعديل الأمر 11-03 لتوسيع مهام البنك المركزي، بتكليفه صراحة بهدف الاستقرار المالي بالإضافة إلى مهامه التقليدية. تنص المادة 35 منه على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".⁸

4- الأمر 17-10: يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمسة سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة. تمويل الدين العمومي الداخلي. تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. تنفيذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي تقضي في نهاية الفترة المذكورة إلى: توازنات خزينة الدولة. توازن ميزان المدفوعات.⁹

ووفقاً للمادة 46 من قانون النقد والقرض 11-03، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، وأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10 % من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، ولا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوم.¹⁰

5- القانون النقدي والمصرفي 23- 09: صدر القانون رقم 09-23، المؤرخ في 21 يونيو 2023، في العدد 43 من الجريدة الرسمية، المتضمن القانون النقدي والمصرفي ويهدف إلى جملة من التدابير:

• يلغي النص الجديد الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، ويدخل في إطار “الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي في الجزائر بما يتماشى والمنظومة الاقتصادية العالمية لمواكبة المستجدات والاستجابة لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي المنشود”.

• يطرح تحديات مهمة من حيث تحديد السياسة النقدية والتطور التكنولوجي ومراقبة المخاطر وتقنين المهنة.

• عصرنة المنظومة البنكية وتعزيز مهامها التنظيمية والرقابية وتمكينها من مواكبة الممارسات المعمول بها على المستوى الدولي، وتعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال عدة أحكام تشمل أساسا اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ. إلى جانب توسيع صلاحيات بنك الجزائر في مجال اعتماد البنوك الاستثمارية، والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، والوسطاء المستقلين، والترخيص بفتح مكاتب الصرف، فضلا عن تعزيز حوكمة ودور اللجنة المصرفية كسلطة إشراف.

• موائمة تطوير البيئة البنكية مع الانتقال الاقتصادي والمالي والتكنولوجي الذي تعرفه الجزائر واستجابة للتحديات الجديدة المطروحة.

• تطوير وسائل الدفع من خلال انشاء لجنة وطنية مسؤولة عن وضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها من السلطات العمومية بهدف تعزيز التعاملات المصرفية والشمول المالي.

• تعزيز آليات المراقبة والمتابعة، يستحدث القانون لجان جديدة، لاسيما لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الاحترافية الكلية وإدارة الازمات والتي تقوم بإعداد تقرير سنوي حول أنشطتها وترسله لرئيس الجمهورية.

• إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية، الذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك ومؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا، يدرج القانون إمكانية اطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي التي يطورها بنك الجزائر، و يصدرها، و يسيرها و يراقبها، و تسمى الدينار الرقمي الجزائري.

• ستسمح أحكام نص القانون بترسيخ عملية الانتعاش الاقتصادي من خلال تعزيز الشمول المالي وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد وتنمية السوق المالية.

ثالثا: قنوات إبلاغ السياسة النقدية: الاقتصاد يتكون من دائرتين: دائرة عينية ودائرة نقدية. والسير السليم له، يتوقف على مدى قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية. ومن هنا فإن السياسة النقدية تستهدف توفير القروض اللازمة خاصة في فترة الرواج الاقتصادي، أين يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان. مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

إن آلية انتقال أثر السياسة النقدية هو التعبير عن الطرق التي من خلالها يبلغ أثر أدواتها إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتنحصر هذه القنوات في:

1- قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، ذلك أن السياسة النقدية التوسعية -حسب وجهة النظر الكينزية- تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يشجع الاستثمار الذي بدوره يدفع إلى زيادة التشغيل ونمو الإنتاج. والعكس بالنسبة للاتجاه الانكماشى لها، ويلعب سعر الفائدة دوره كصلة ربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي. أما تبعا للتحليل فريدمان،

فليس من الضروري أن ينخفض سعر الفائدة إذا زاد العرض النقدي، حيث يقرر فريدمان أن التغير في العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية هي:¹¹ أثر السيولة، أثر الدخل، أثر مستوى الأسعار المتوقع، أثر التضخم.

2- قناة سعر الصرف: تأخذ هذه القناة مكانة كبيرة ضمن السياسة النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة تلك التي تسعى إلى استقرار سعر صرف عملتها، مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم¹²، بالإضافة إلى تأثيره على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

3- قناة الائتمان: تتكون هذه القناة من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير العرض النقدي، ومن ثم فهي ليست قناة مستقلة وإنما هي آلية تحسين أوضاع. من خلال قناة الائتمان هناك قناتان لشرح الصلة بين السياسة النقدية وتصرفاتها وعلاوة التمويل الخارجي وهما:

3-1- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك التجارية، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه، مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

3-2- قناة الميزانية: وفقا لقناة الميزانية فإن علاوة التمويل الخارجي تعتمد على المركز المالي للمقترض، فكلما زاد صافي الثروة للمقترض* انخفضت علاوة التمويل الخارجي. وحيث أن مركز المقترض المالي يؤثر على علاوة التمويل الخارجي والشروط التي يقدم على أساسها الائتمان، فالتقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

4- قناة أسعار السندات المالية: هذه القناة هي تعبير عن وجهات نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين. وهما قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بـ "مؤشر توبين للاستثمار"¹³ وقناة أثر الثروة على الاستهلاك¹³.

4-1- قناة توبين للاستثمار: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وهو ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي.

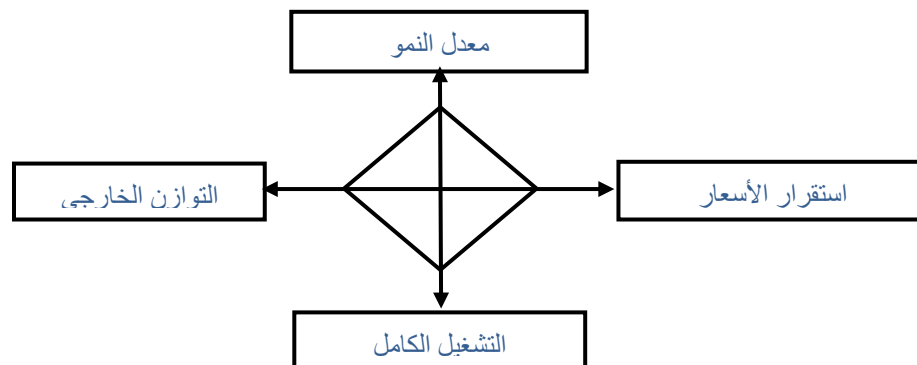
4-2- قناة أثر الثروة على الاستهلاك: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي.

ولابد من التأكيد في هذا المجال على أن فعالية انتقال إجراءات السياسة النقدية إلى الأهداف - من خلال واحدة أو أكثر من القنوات المبينة أعلاه- تتفاوت من وقت لآخر داخل اختصاص كل دولة مع طبيعتها وقوانين العمل فيها، وكذلك بين اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. فقد لا تتواجد في الدول النامية عدد القنوات المتواجدة في الدول المتقدمة، كذلك لا تتواجد الآلية المناسبة وفقا للنظرية الاقتصادية التي تتلاءم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة.

رابعا: تحليل انعكاسات الإصلاحات النقدية على المتغيرات الاقتصادية لمربع كاليدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2023. بعد تقييم نسبة هشاشة النظام المصرفي الجزائري التي بإمكانها تأخير تطور النظام المالي وتشكيل عائق للنمو الاقتصادي، تم اتباع مجموعة من الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي، كما جاء في بداية البحث، من أجل دعم إطار ممارسة النشاط المصرفي، خاصة من خلال فتح

المجال للمتعاملين من القطاع الخاص، وتحسين سير المصارف العمومية وتحفيز تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية.

الشكل رقم 01: المربع السحري لكالدور.



Source : J.P.Azem, *théorie macroéconomique et monétaire, economica, Paris 1996, P 130.*

نظرا لتضارب هذه الأهداف فيما بينها مجتمعة يصعب الوصول إلى نتائج جيدة لمجموعها، لذلك فقد قام كالدور سنة 1966 باقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور - فيردورن" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى، وذلك بإعطاء قيم كمية لتلك المعدلات. وعليه، تبعا لخصائص المربع يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا يربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، والتي تبين مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات. ونجد في رؤوس محاور المربع الوضعية الأمثلة التالية:¹⁴

● معدل النمو الاقتصادي في حدود 05%.

● قيمة الصادرات – الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي تساوي 02%.

● معدل البطالة يساوي 00%.

● معدل التضخم يساوي 00%.

ومن ثم، فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلاد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

1- التضخم: يشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية، لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل المدى للسياسة النقدية، وفي إطار هذا التوجه تبنت السلطة النقدية في الجزائر، سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة (1994-2000)، ثم اتبعت سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى، تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية ابتداء من 1997 وتحسن مستوى ميزان المدفوعات وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية، وكذا تحسن السيولة المصرفية وتراكم مخزون الادخار من طرف الخزينة العمومية،¹⁵ وتهدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم. ويمكن توضيح تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور متوسط التضخم السنوي خلال الفترة (2000-2023).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم %	0,6	4,3	1,43	4,26	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم %	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,40	5,59
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
التضخم %	4,27	1,95	2,42	7,23	10,1	9,9			

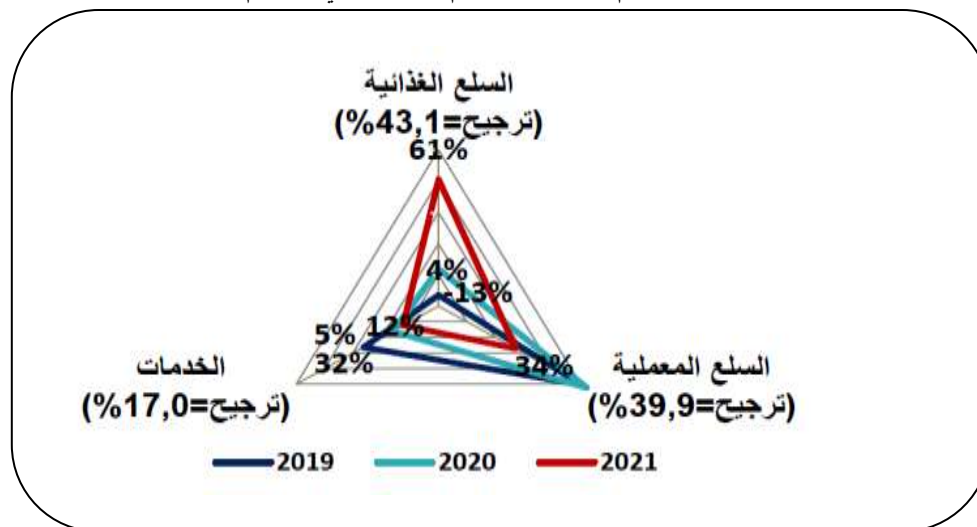
المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، 2016، 2017، 2021.

- <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators>

تزامنت بداية هذه المرحلة مع بدء برامج النمو الاقتصادي، والذي أخذت فيه السياسة النقدية منحى مغاير للمنحى الذي اتخذته في مرحلة التعديل الهيكلي، أين أصبحت السياسة النقدية توسعية، وتعززت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومما ساعد على هذه الوضعية هو التحسن المستمر في أسعار البترول والتي بلغت: 22.8، 23.3، 29، 38.5، 54.6، 67.3 دولاراً للبرميل خلال سنوات 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006 على التوالي.¹⁶، كما نلاحظ أنه في سنة 2003 قد حققت السياسة النقدية معدل تضخم أعلى بقليل من المعدل المستهدف والمقدر بـ 3% حيث بلغ نسبة 3.5%، وواصل ارتفاعه ليصل إلى 4.6% سنة 2004، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار مواد الفلاحة سواء بالجملة أو بالتجزئة، كما شهد معدل التضخم انخفاضاً في سنتي 2005 و2006 أين بقي المعدل المستهدف 3%، وقد تم تحقيق هدف السياسة النقدية بمعدل تضخم أقل من المعدل المستهدف، وذلك نتيجة استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، المتمثلة أساساً في الاحتياطي الإجمالي وأداة استرجاع السيولة، ليعرف التضخم منحى تصاعدي سنة 2007 والذي بدأ منذ سنة 2006 وتسارعت وتيرته في 2009، بالرغم من الانخفاض المحسوس في كمية النقود 3.1% في نفس السنة، حيث أخذ التضخم الداخلي مكان التضخم المستورد الذي كان تأكل أثره على أسعار التجزئة رغم انتعاش أسعار المواد الزراعية في الأسواق العالمية خلال السداسي الثاني لنفس السنة، ومثلما كان عليه الحال سنة 2008، ولدت المواد الغذائية، وعلى وجه الخصوص المواد الفلاحية الطازجة الجزء الأساسي من نمو مؤشر الأسعار.¹⁷

بداية مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014) انخفض معدل التضخم بـ 2.5 نقطة مئوية عن سنة 2009 وهذا رغم زيادة كمية النقود بـ 10.7 نقطة مئوية في نفس الفترة، ولعل سبب هذه الزيادة في سنة 2010 تعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو. بعدما عرف ارتفاعاً قوياً في سنة 2012 بأعلى معدل خلال العشرية (8.89%)، والسبب في ذلك ارتفاع أسعار كل فئات المنتجات بشكل أكثر وضوحاً، خاصة منها أسعار السلع الغذائية الذي كان أقوى بمرتين من تسارع ارتفاع أسعار السلع المعملية والخدمات، وهو نفس الحال لسنة 2009.¹⁸ ليعرف التضخم في 2013 تراجعاً واسعاً وسريعاً توافقا مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال، حيث بلغ 3.26%، ويعود ذلك إلى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية، الذي بلغت وتيرته 3.18%، وهي تساهم بـ 43.1% في مؤشر الأسعار الكلي¹⁹، وكذا رفع بنك الجزائر لنسبة الاحتياطي الإلزامي في ماي 2012 من 9% إلى 11%، مما زاد من حجم استيعاب السيولة بـ 23% (250 مليار دج) وهو ما قلص من تدفقات السيولة.²⁰ وكما كان عليه الحال في سنتي 2015 و2016، نتج التضخم في سنة 2017، أساساً، عن تضخم أسعار أربع مجموعات من بين الثمانية وهي: التغذية والملابس والأحذية، النقل ومواد متنوعة، المقدر ترجيحها الإجمالي بـ 75% من المؤشر الكلي، حيث ساهمت بواقع 86.7% في التضخم. وفقاً لدراسة أجراها بنك الجزائر، ترجع الزيادة المحسوسة في التضخم سنة 2021 بشكل أساسي وبنسبة 59% إلى التضخم المستورد. ويعود ذلك إلى ضعف إحلال الإنتاج المحلي محل

المنتجات المستوردة، مما يعرض الأسعار المحلية للتقلبات في الأسعار العالمية، وبالتالي يقلل من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية. وهكذا، وإثر الصدمة الصحية العالمية، كان التضخم العالمي الباعث الرئيسي للتضخم عبر قناة الاستيراد سنة 2021. بالإضافة إلى ذلك، لم يساهم المحددان الرئيسيان الآخران للتضخم في الجزائر في سنة 2021، والمتمثلان في الكتلة النقدية (M2 باستثناء ودائع الشركة الوطنية للمحروقات وباستثناء الودائع بالعملة الأجنبية) وسعر الصرف الفعلي الاسمي في التضخم إلا بواقع 17 ٪ و 22 ٪ على التوالي.²¹ أما مساهمة القطاعات في التضخم وتوقعاته في الأجل المتوسط فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي: الشكل رقم 02: مساهمة أهم القطاعات في التضخم.



المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021، ص: 31.

2- النمو الاقتصادي: إن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولوية في الاستثمار عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي، هذا ما نتج عنه صدمات اقتصادية واختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري، وأصبحت في بعض المرات معدلات نمو الاقتصاد تنسم بالسلبية. تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، واستطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا 3,2% سنة 1998، وبمتوسط بلغ 1,14% خلال فترة الإصلاحات، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية²². أما استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر مع مطلع الألفية تدرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال برامج النمو، وفي إطار هذه الاستراتيجية (النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة)، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط لتدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، وتخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع لعدة سنوات متتالية بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والوبائية. والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي:

الجدول رقم 02: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
GDP%	2,4	2,1	4,1	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0	2,4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
GDP%	2,4	3,3	2,4	3,3	2,8	4,3	4,1	3,3	1,3
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
GDP%	1,2	1,0	5,1-	3,5	3,4				

المصدر:

-Arab Monetary Fund, Statistical Bulletin of Arab Countries 2010, p : 13.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2010, o p, p : 13, et raport2008 p : 27, et raport 2007 p : 34. , rapport 2021, p : 124.

- Ilmane mohamed chérif, De l'indépendance de la Banque Centrale : avec étude du cas de la Banque d'Algérie. op.cit, p : 40.

- <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators>

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أبريل 2011، ص: 18.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، 2012، 2013، 2017، 2021.

من الجدول أعلاه يتبين أن معدل النمو قد سجل في المتوسط نسبة 4.57% في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، كما سجل النمو خارج قطاع المحروقات تقدماً نسبته بـ 6.5% لنفس الفترة، والذي تحقق أساساً بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات، وللبحث عن مركبات هذا النمو فنجد أن القطاع الفلاحي قد انخفض معدل النمو فيه إلى 8.3% سنة 2004 مقارنة بمعدل 17% سنة 2003، مقابل 5.6% لقطاع الصناعة خارج المحروقات، وبقي قطاع المحروقات المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.²³ كما شهد معدل النمو انخفاضاً في سنوات 2006 إلى 2009 رغم الارتفاع الملحوظ في مساهمة القطاعات خارج المحروقات، ففي سنة 2009 تسارع نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ليصل إلى 9.3% وهو الأداء الأفضل منذ عشر سنوات، وبالمقابل يبقى هذا النمو خارج قطاع الفلاحة الذي سجل نمو قدره 20%، هو الأضعف منذ سنة 2000 وذلك بنمو قدره 1.1%.²⁴ وقد تباطأ النمو الاقتصادي من جديد بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012، ولن يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات، الذي سجل تراجعاً للسنة الثامنة على التوالي، فتراجعت قيمته المضافة في 2013 بنسبة 5.5%، وهو أكبر انخفاض للعشرية، بعدما انخفضت بـ 3.4% في 2012 لم تعد تولد المحروقات سوى 29.9% من تدفق الثروة (PIB) وتساهم سلباً في النمو بواقع 69.2%.²⁵

يتميز هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارات العمومية. حيث تمثلان معاً أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 57.9%، ويستمر الوزن النسبي للصناعة في التناقص منتقلاً من 8.9% في 2007 إلى 6.8% في 2011، ويتبع الوزن النسبي للحقوق الجمركية والرسوم نفس الاتجاه التنازلي. خلال سنة 2017، تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني، المُقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لتوتيرة توسع قطاع المحروقات، من حيث القيمة يُقدَّر إجمالي الناتج الداخلي بـ 18906,6 مليار ديناراً ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا بـ 1.6%، مقابل 3.3% في 2016. لتبدأ بالانخفاض سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 1.6% لتصل نسبة 8.0% سنة 2019، ثم سالباً في 2020 بسبب انتشار وباء كورونا.

ساعد الانتعاش القوي في عام 2021 على انتعاش الاقتصاد من الركود الناجم عن COVID-19، لكن التضخم ارتفع مدعوماً بالعوامل المحلية والدولية. وهو ما جعل خطة العمل الحكومية لشهر سبتمبر 2021 الانتقال إلى نموذج النمو وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص أولوية تنموية وتهدف إلى

تعزيز الاقتصاد الكلي. من خلال ترشيد الإنفاق واستبدال الواردات، كما نفذت السلطات سياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، بما في ذلك اعتماد قانون الاستثمار تنفيذا للإصلاحات المستمرة، لا سيما لتحسين بيئة الأعمال لتعزيز النمو في القطاع الخاص. حيث تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2022 (+3.7 في المائة على أساس سنوي)، مدعوماً بالاستهلاك الخاص وانخفاض حجم الواردات، مما يشير إلى درجة معينة من إحلال الواردات. استمر الاقتصاد الجزائري في الانتعاش من ركود عام 2020 الناجم عن COVID-19. تحسنت الأرصدة الخارجية والمالية للبلاد بشكل ملحوظ في عام 2022، حيث انتعش إنتاج المحروقات والصادرات قبل تراجعها في أواخر عام 2022. بهذا سيكون إطار سياسات الاقتصاد الكلي عاملاً أساسياً لتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو المستدام مع تنفيذ الإصلاحات الداعمة لتوسيع القطاع الخاص وتحسينه. تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني في عام 2022 مدفوعاً بالانتعاش المستمر في قطاع الخدمات والانتعاش الجزئي في النشاط الزراعي. لا يزال قطاع النفط والغاز يهيمن على الاقتصاد الجزائري، الذي يمثل 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و 93 في المائة من الصادرات السلعية، و 38 في المائة من إيرادات الميزانية بين عامي 2016 و 2021.²⁵ يمكن أن نستخلص ضمن هذا الإطار أن:

- رغم جهود الدولة العميقة، فإن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام.
- النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات، المرتبط هو الآخر بالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار)، وبذلك تظل النمو الاقتصادي تابعاً للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.
- النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذباً وضعيفاً نسبياً، وهذا مرتبط أساساً بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي.

3- التشغيل: يرتبط تحسين مستوى التشغيل بالنمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلباً على التشغيل، حيث أثبت في إحدى الدراسات أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بحوالي 3.2 نقطة مئوية (من متوسط القوة العاملة 16.4% إلى 13.3%)²⁶، وفي الجزائر فقد تزايد معدلات البطالة منذ بداية الإصلاحات حيث وصلت إلى 28% سنة 1995 لتبلغ ذروتها سنة 2000 بمعدل 29.5%، ويعد ارتفاع هذه المعدلات شيء منطقي إذ تبرره السياسة الانكماشية المطبقة إلى غاية سنة 2000، مما ينعكس سلباً على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة إلى جانب وجود تفاوت بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب، ولقد بدأت معدلات البطالة في التراجع ابتداء من سنة 2001 والتي تزامنت مع بدأ تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال، ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة.

تبقى معدلات البطالة مرتفعة رغم تراجعها في الفترة (2001- 2004)، مما يعني أن تغير اتجاه السياسة النقدية من الانكماشية إلى التوسعية بدأ يأتي ثماره، رغم بقاء معدلات البطالة مرتفعة، والتي تعود لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات وطول المرحلة الانتقالية لخصوصه المؤسسات العمومية وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار الخاص.²⁷ وقد واصلت انخفاضها عام بعد عام مع إتباع نفس الاتجاه للسياسة النقدية (سياسة توسعية) انطلاقاً وبرنامج دعم النمو (2005- 2009)، وكان للقطاع خارج المحروقات الفضل في ذلك، لاسيما الفلاحة

والخدمات والبناء والأشغال العمومية، التي تسارع نموها خلال هذه الفترة، حيث سجل هذا القطاع سنة 2008 نسبة نمو قدرها 6.1% ليرتفع إلى 9.3% سنة 2009.²⁸ ويمكن تتبع مسار تطور معدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.8	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10.2	10	10	11	9.8	9.4	9	10.5	11.7
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
معدل البطالة %	11.7	11.4	13	12.7	12.7				

المصدر:

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, raport 2006, p: 26, et raport 2007, p: 34, et raport 2008, p:27, et raport 2009, p:41, et raport 2010, p:13 .

- <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators>

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، 2012، 2013، 2017، 2021.

حيث بلغت مرونة التشغيل بالمقارنة مع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2008، أي قبل بدء آثار الأزمة المالية العالمية، حوالي 1.41%²⁹، وقد ارتفعت البطالة إلى 11.7% من القوى العاملة، أي ما يعادل 1,44 مليون عاطل عن العمل سنة 2017 مقابل 10.5% في 2016 . وبالمثل، ارتفعت نسبة البطالة عند الشباب (16-24 سنة) إلى 28.3% في 2017، مقابل 26.7 في 2016.

وفي بعض الدراسات* المتعلقة بالدول العربية (سنة 2008) وجد بأن قانون "OKUN" ** لا ينطبق في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، حيث أن معاملات "OKUN" كانت كلها غير معنوية، ويعزى ضعف هذه العلاقة إلى عدد من الأسباب منها الطبيعة الهيكلية للبطالة، حيث أن التشغيل:

- يزيد في القطاع العام بالضرورة حتى في حالات انخفاض أو استقرار معدلات النمو.
- النمو الاقتصادي يرتبط بنمو قطاع الصناعات الاستخراجية ذات الكثافة العالية في رأس المال، فإن التغير في النمو الاقتصادي لا تواكبه زيادة في التشغيل بنفس القدر.
- أهمية القطاع غير الرسمي.

بلغ المعدل الأقصى للبطالة 13% خلال سنة 2020 وهو لا يختلف كثيرا 2021 و2022، وهذا يعود إلى غلق العديد من المؤسسات في مختلف القطاعات بالإضافة لمئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير النشطة وتدخل ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا وأسباب سياسية أخرى. بالرغم من استحداث صيغ كثيرة لامتناس معدلات البطالة مثل: برامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة، وبرنامج عقود التشغيل المسبق، وبرنامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى، وكذا تفعيل وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر ايجابي على تخفيض معدلات البطالة. إلا أن هذا يبقى دون المستوى المرغوب ويتطلب إعادة النظر.

4- ميزان المدفوعات: يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 90-10 ، إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، وبالنسبة لهذا الأخير فإن القانون 90-10 والأمر 03-11 والأمر 04-10 والأمر 17-10 يكرسو بوضوح وبنفس الصياغة، هدف استقرار قيمة العملة. بمعنى سعر صرف الدينار. إن هذا الهدف الذي يقع على عاتق البنك المركزي، قد استفاد من سياسة خاصة به، وهو ما سيسمح بتجنب الصعوبات.³⁰

وقد عرف ميزان المدفوعات في الجزائر تطورات هامة، أما عن ميزان المدفوعات فهو يتأثر بنسبة أكثر من 95% برصيد الميزان التجاري، الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات في السوق العالمية، يمكن أن نوضح مسار تطور الحساب الجاري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2000 - 2022).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الحساب الجاري	7.78	12.16	17.76	12.42	1.15	-9.27	-27.29	-26.22	-22.33
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
رصيد الحساب الجاري	-16.91	-16.95	-18.68	-4.64	-4.57				

المصدر:

-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, p: 30. et rapport 2010, p : 174.

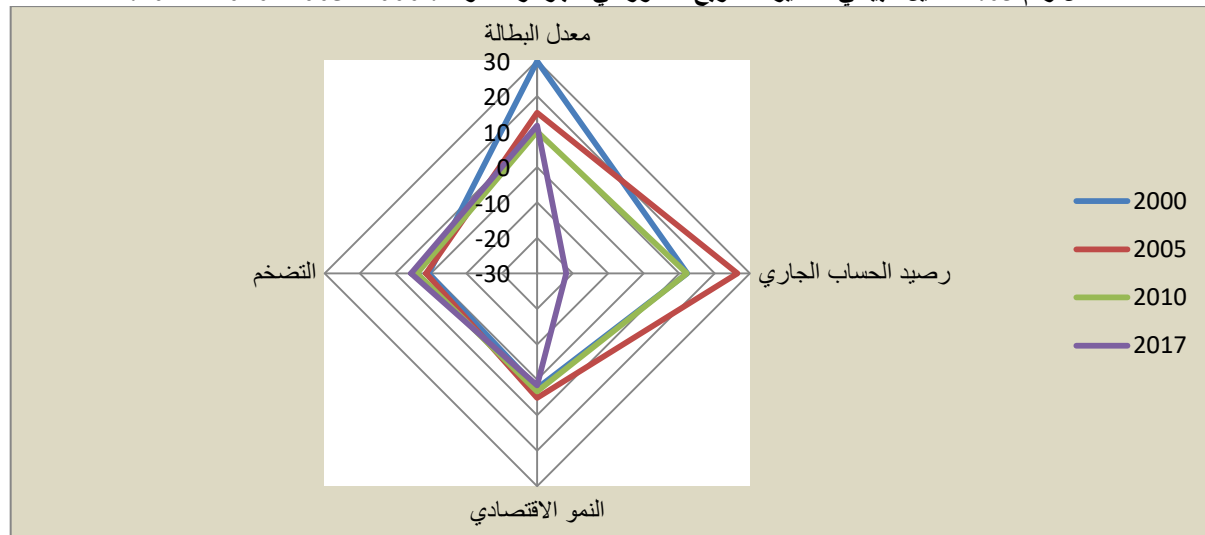
- <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators>

- بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006)، مرجع سابق، ص: 37.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، 2016، 2017، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول، الارتفاع المستمر في الفائض المسجل لرصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2002 - 2008)، الذي يرجع أساساً إلى صادرات المحروقات التي تبلغ في المتوسط حوالي 98% مع مساهمة ضئيلة جداً للصادرات خارج قطاع المحروقات، كما سجل ارتفاعاً متزايداً في حجم الواردات، أما في 2009 وبعد الأداء الاستثنائي المسجل في 2008، وفي ظل انخفاض سعر البرميل الواحد من النفط من 99.97 إلى 62.25 دولاراً بين سنتي 2008 و 2009،³¹ أمام هذه الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية سجل الحساب الجاري فائض ضئيل جداً يقدر بـ 7.78 مليار دولاراً عاكساً بذلك حدة هذه الصدمة، ليعود إلى الانتعاش من جديد في 2010 مسجلاً بذلك فائض يقدر بـ 12.16 مليار دولاراً. يغذي الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات احتياطات الصرف الرسمية، التي بلغ قائمتها 148.91 مليار دولاراً في نهاية ديسمبر 2009 لتصل إلى 173.91 مليار دولاراً في سبتمبر 2011،³² وأوضح المستشار ببنك الجزائر "جمال بن بلقاسم" أنه تم وضع 98% من هذه الاحتياطات في شكل أصول مالية سيادية و 2% في بنوك بلدان مختلفة³³. بينما يعتبر الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية المسجل في 2013 جد ضعيفاً مقارنة بسنة 2012 و 2011، هذا ما يترجم على وجه الخصوص، التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة من هذا الجانب، فإن سنة 2013 سنة تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات. سمح ارتفاع أسعار البترول 2017 (20.2%) وكذا الصادرات من المحروقات بتقليص عجز الحساب الجاري إلى 12.6% من إجمالي الناتج الداخلي. لكن يبقى هذا المستوى من العجز مرتفعاً، ما يستوجب جهوداً إضافية وموجهة للخفض من الاستيعاب المحلي على المدى القصير. وهو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح أو عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار. في عام 2021، أدى العجز التراكمي في ميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي إلى حدوث تقلص كبير في الميزان الجاري من 18,68 مليار دولاراً في عام 2020 إلى 4,64 مليار دولاراً في عام 2021. ويرجع ذلك أساساً إلى تحسن الميزان التجاري من عجز قدره 13,50 مليار دولاراً في عام 2020 إلى فائض قدره 1,15 مليار دولاراً في عام 2021. وانخفاض قدره 814,20 مليون دولاراً في العجز في رصيد الخدمات، أما بالنسبة لميزان الدخل الثانوي

(التحويلات الجارية)، فقد انخفض فائضه بمقدار 454,80 مليون دولاراً إلى 1,80 مليار دولاراً في عام 2021. يمكن تمثيل مجموع هذه البيانات للمتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور (في الشكل التالي: الشكل رقم 03: التمثيل البياني لمتغيرات مربع كالدور في الجزائر لسنوات: 2000، 2005، 2010، 2017.



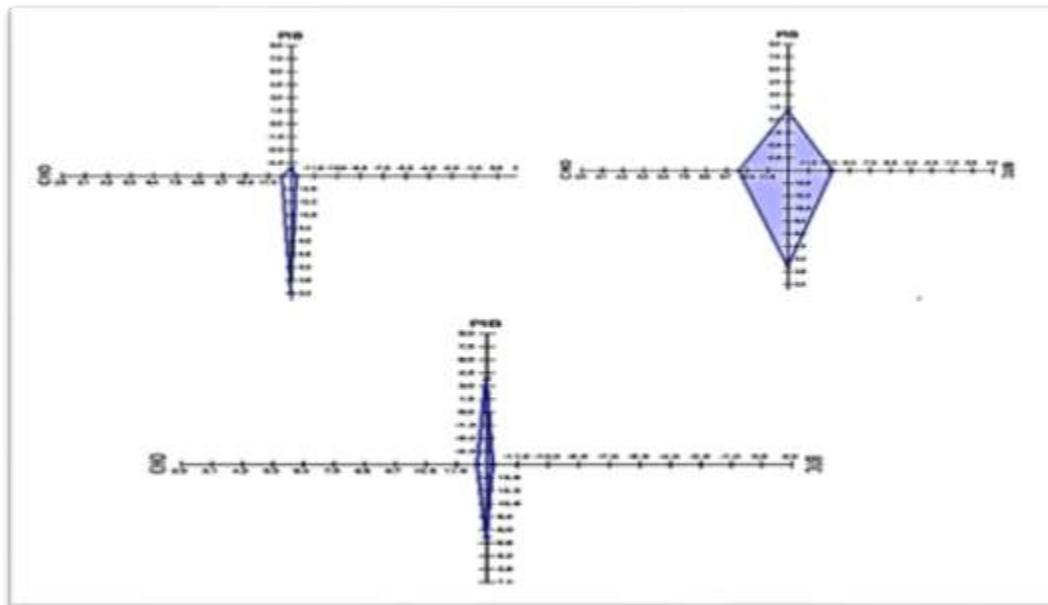
المصدر: من إعداد الباحثين.

بناءً على المعطيات السابقة ومن خلال الشكل رقم 03، نبين الحقائق التالية:

- يعتبر معدل النمو المحقق غير كاف، ذلك أن الدراسات بينت أنه لكي نحافظ على مستوى المعيشة للسكان، فإن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يكون في المتوسط في حدود 6% عندما يزداد السكان بمعدل 1%. وقد سجلت الجزائر خلال الفترة (2000-2004) متوسط معدل نمو اقتصادي 4.14%، بينما متوسط معدل نمو السكان خلال نفس الفترة قدر بـ 1.88%،³⁴ كما زاد معدل النمو السكاني في 2011-2012 بـ 2.03% و 2.07% سنة 2013 في حين زاد معدل النمو الاقتصادي في نفس الفترة بـ 0.9% فقط فهذا النمو يبقى غير كاف. ومما هو ملاحظ أيضاً أن معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيراً بالصدمات الخارجية كتقلبات أسعار النفط، والتقلبات الجوية فيما يخص قطاع الفلاحة، وهذا ما يؤثر على فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى معدلات النمو المرغوب فيها.

- يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال هذه الفترة هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات. لتبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة هيكلية (1.58 مليار دولاراً سنة 2018، 1.37 مليار دولاراً سنة 2017 مقابل 1.39 مليار دولاراً سنة 2016)، مما يعكس ضعف تنويع الاقتصاد الوطني.

- انعكست معدلات البطالة المرتفعة مع مطلع الألفية نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات. إلا أنها استطاعت ومن خلال البرامج التنموية ابتداء من سنة 2000 التحكم في معدلات البطالة ولو نسبياً، باعتبار أن معدل البطالة وسط الشباب يبقى فوق 20% وهذه الشريحة تشكل ما يفوق 75% من مجمل السكان.



المصدر: من إعداد الباحثين

مع كل هذا يبقى التحدي متمثلاً في إرساء تنافسية دائمة خارج قطاع المحروقات لدعم قابلية استمرار ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل، وفي إطار هذا الهدف، يجب أن تترافق كل السياسات الاقتصادية بتدابير أخرى في إطار سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني. ذلك أن النتيجة الكلية الممكن الوقوف عليها، هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا ما أكدته تقرير صندوق النقد الدولي، الذي أشار إلى خطورة بقاء النمو الاقتصادي في الجزائر تابع لقوتين محركتين وهما: المحروقات والإنفاق العمومي.

وللحد من آثار الصدمات الناجمة عن الصدمات السالبة لأسعار النفط، يجب على صانعي السياسات الاقتصادية تنفيذ إصلاحات عميقة ذات طابع مؤسسي بهدف إرساء قواعد الحكم الرشيد ومجابهة الفساد، هذه الإصلاحات قد تكون نقطة انطلاق لتحقيق هدف أساسي وهو التنويع التدريجي للاقتصاد الوطني، وكذا فصل الإنفاق العام عن عائدات المحروقات.

الخاتمة: يعد الإصلاح النقدي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي، بحيث يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزاً حيوياً في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني.

يمثل الاقتصاد الجزائري نموذجاً لاقتصاد نام، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة منذ الاستقلال جملة من الإصلاحات الذاتية والمدعومة بغية الوصول إلى درجة متقدمة من التطور والنمو. وبعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي سنة 2000، تميزت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر خلال فترة الدراسة (2000- 2023) بقابلية الاستمرار، كما تشهد على ذلك بعض الأداءات للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجرّه برامج النمو الاقتصادي، وهو ما صاحبه زيادة في معدلات التشغيل وتحسين الدخل الفردي. إلا أن هذا المعدل المحقق يبقى غير كاف، ذلك أن الدراسات بينت أنه لكي نحافظ على مستوى المعيشة للسكان، فإن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يكون في المتوسط في حدود 6% عندما يزداد السكان بمعدل 1%. وقد سجلت الجزائر خلال الفترة (2000- 2004) متوسط معدل نمو

اقتصادي 4.14%، بينما متوسط معدل نمو السكان خلال نفس الفترة قدر بـ 1.88%، أما خلال الفترة (2010-2014)، فقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادي 3.22%، بينما متوسط معدل نمو السكان لنفس الفترة يقدر بحوالي 2.05%، كما نجد أيضا تعمق مشكل تراجع النمو الاقتصادي مع تزايد عدد السكان بعد الصدمة النفطية الأخيرة مع نهاية 2014، خاصة في سنة 2017 أين وصل النمو إلى 1.6% رغم اللجوء إلى أسلوب ثاني للتمويل وهو التمويل غير التقليدي، وقد أصبح معدل النمو سالب سنة 2020 نتيجة الانغلاق العالمي بسبب وباء كورونا، على أنه عاد لنفس معدلات ما قبل كورونا في 2021 و 2022 لكنه مصحوب بموجات متزايدة من التضخم والبطالة.

من خلال هذا يمكن أن نقدم الاستنتاجات والتوصيات التالية:

● بالرغم من الاستقرار النسبي للاقتصاد الكلي في الجزائر، فهو لا يحقق الأثر المطلوب في خلق فرص العمل لتبقى معدلات البطالة مرتفعة، إذ أن الاستثمار العام يفتقر إلى الكفاءة، والقطاع الخاص تكبجه المعوقات الناجمة عن مناخ الأعمال المثقل بالقيود والقطاع المالي غير المتطور والاندماج الدولي المحدود.

● تنويع القدرات الإنتاجية وخلق دور أكبر للقطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي، يحتاج إلى تهيئة المناخ المناسب لممارسة الأعمال، فبالرغم من المساعي المبذولة في هذا الصدد، إلا أنها لازالت تحتاج إلى تبني سياسات إضافية لخلق بيئة محفزة لقطاع الأعمال، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي، وتعزيز التكامل التجاري الدولي، والتركيز على تكوين القوة العاملة بالمهارات المطلوبة.

● تزايد مواطن الضعف على خلفية الارتباط بأسعار النفط، ومنها التدهور في حسابات المالية العامة والحسابات الجارية وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي. وهو ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال إصلاحات واسعة النطاق لتنويع الاقتصاد، وتعزيز التنافسية، وتشجيع النمو الشامل لجميع وخلق فرص العمل.

● محددات المستوى العام لأسعار في الجزائر، محدد خارجي يكمن في ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية كنتيجة للظروف التي مر بها العالم، ارتفاع معدل التضخم لأبرز الشركاء التجاريين للجزائر. أما المحددات الداخلية المؤثرة على مستويات التضخم بالجزائر فتشمل التحديات المرتبطة بالحاجة إلى تنظيم الأسواق المحلية، وتذبذب الظروف المناخية التي تؤثر على الإنتاج الفلاحي ومستويات المعروض من السلع الغذائية بالسوق المحلي.

● نظرا لمخاطر عودة الضغوط التضخمية كما حدث في 2012، بالاعتماد على التمويل غير التقليدي. على السلطات النقدية مواصلة الحذر والاستعداد لزيادة استيعاب السيولة، وزيادة إصدار أدونات الخزنة للمساعدة في امتصاص السيولة، مع القيام في نفس الوقت بتعميق سوق أرس المال، كما يتعين التنسيق بين السياسة النقدية والمالية حتى يتسنى التحكم في التضخم.

● حماية الاستقرار الخارجي يدخل في عداد الأولويات، ويتطلب استراتيجية فعالة لتنويع قاعدة الصادرات مع تعزيز طاقة التصدير في قطاع المحروقات، زيادة الانفتاح التجاري، وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة مناخ أعمال أكثر دعما للتصدير، وكذا السماح لسعر الصرف بأن يعكس أساسيات الاقتصاد.

● إن الإصلاحات العميقة التي قامت بها الجزائر في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي لبعث عجلة التنمية الاقتصادية باعتبار أن القطاع المصرفي هو المحور الأساسي للتمويل الاقتصادي، من خلال توفيره للأطر المؤسسية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق، غير كافية ولم ترقى إلى المستوى المطلوب، والدليل على ذلك انعكاساتها على أهم المحاور الاقتصادية (متغيرات مربع

كالدور). ولتحسين هذه النتائج، فلا بد من الاعتماد على تكوين الإطار البشري وترشيد طرق التسيير من أجل الموارد المالية وحسن استخدامها.

المصادر References

1-Ammour Benhalima. Le système bancaire Algérien texte et réalité, éditions Dahleb, 2^{eme} édition, Alger 2001, p : 45.

2 - قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2008، ص: 290.

3- المادة 213 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990.

4- Ammour Benhalima, op, p p: (62- 63).

5- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2006، ص: 53.

6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، ص: 113.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، المؤرخة في 01 سبتمبر 2010، ص: 11.

8- المادة 35 من القانون 10-04 المتعلق بالنقد و القرض، المؤرخ في 26 أوت 2010.

9- المادة 1، من الأمر 17-10، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 12 أكتوبر 2017، الجريدة الرسمية رقم 57.

10- المادة 46، من الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52.

11- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، مصر 2007، ص: 118.

12- Jean Claude Trichet, les consequences des bulles financières, revue des problèmes économiques, N° 2785 du 20 novembre, 2002, p :16.

* صافي الثروة للمقترض هو مجموع أصول المقترض السائلة والضمانات القابلة للبيع في السوق.

** مؤشر توبين يعني العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي.

13- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2006، ص: 78.

14- Kouider Boutleb, «Efficacité des politique économique et Croissance: Le Cas de l'Algérie,» : Communication aux séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique (Alger) (novembre 2005), p. 107.

15- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (1990 – 2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص: 33.

16- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص: 37.

17- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، ص: 57.

18- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، ص: 51.

19- تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 41.

- 20- صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لسنة 2012، الخاصة بالجزائر، 16 جانفي 2013، ص: 02.
- 21- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2021
- 22- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر.
- 23 - ventilation sectorial du PIB en 2004, perspectives économique en afrique sur le site: [www.oecd.org/dev/publications/perspectivesafricaines 2005-2006, p 116.15/02/2010](http://www.oecd.org/dev/publications/perspectivesafricaines%202005-2006,%20p116.15/02/2010).
- 24 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، ص: (41- 42).
- 24- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 26.
- 25-The World Bank Middle east and north Africa Region, MENA Economic Monitor 2022.
- 26- سيد احمد، زينج فاي ليو، نحو إطار للسياسات لفهم البطالة في الدول العربية، المؤتمر الدولي أزمة البطالة في الدول العربية، 17- 18 مارس 2008، القاهرة، ص: 07.
- 27- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994- 2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة بالملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية ، 20- 21 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 07.
- 28- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، ص: 41.
- 29- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ضبي 2013، ص: 44.
- * Imad Mousa (2008), Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: is OKUN's Law Valid? Arab Planning Institute
- ** قانون "أوكون" هو عبارة عن العلاقة التي قدرها "أرتور ملفن أوكون" بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تفيد بأن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1 في المائة تتوافق في المتوسط مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2 في المائة.
- 30- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر الدورة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص: 69.
- 31- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، ص: 74
- 32- جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2011، العدد 6474، ص: 05.
- 33- جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر 2011، العدد 6475، ص: 08.
- 34- Arab Monetary Fund, Statistical Bulletin of Arab Countries 2